المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17S حزيران 2025
No.17S JUNE 2025

الإطار المفاهيمي للتوازن الدولي

الباحث: مازن عباس جاسم
أ.د. حسن ناصر عبد الحسين
جامعة الكوفة – كلية العلوم السياسية
hassann.alshemari@uokufa.edu.iq
mazina.alrubaei@student.uokufa.edu.iq

الملخص

يشير مفهوم التوازن الدولي إلى الوضع غير المستقر في العلاقات الدولية، إذ تتمتع الدول بقدر من القوة والتأثير المتوازن، مما يمنع أي دولة من الهيمنة على الأخرى، ويكون التوزان عن طريق امتلاك الدول القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية بالشكل الذي يقرب أحدهما من الآخر في مضمار المنافسة، حيث تصبح قوة الأطراف متساوية أو شبه متساوية، ويهدف التوازن الدولي إلى الحفاظ على السلام والاستقرار العالمي، وتجنب الصراعات والنزاعات، وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات، واحترام سيادة الدول واستقلالها. ويتميز التوازن الدولي بمجموعة من الخصائص، أهمها: اعتماد الأطراف المتصارعة على توازن القوى العسكرية والإقتصادية، فضلاً عن الآثار الإيجابية المتمثلة باستقرار العلاقات الدولية وتجنب الصراعات، بالإضافة إلى التعاون بين الدول الأطراف في مختلف المجالات، ناهيك عن احترام السيادة الوطنية والاستقلال القومي للأطراف المنضوية في التوازن.

الكلمات المفتاحية: التوازن الدولي، أنواع التوازن، أدوات التوازن، توازن القوى.

The conceptual framework of international balance

Prof. Dr. Hassan Nasser Abdul-Hussein
Researcher: Mazen Abbas Jassim
University of Kufa - College of Political Science

Abstract

The concept of international balance refers to the unstable situation in international relations, whereby states possess a balanced degree of power and influence, preventing any one state from dominating the other. Balance is achieved by states possessing political, economic, and military capabilities that bring them closer to one another in the arena of competition, where the power of the parties becomes equal or nearly equal. International balance aims to maintain global peace and stability, avoid conflicts and disputes, promote international cooperation in various fields, and respect the sovereignty and independence of states. International balance is characterized by a set of characteristics, the most important of which are: the reliance of the conflicting parties on a balance of military and economic power, in addition to the positive effects represented by the stability of international relations and the avoidance of conflicts, in addition to cooperation between the participating states in various fields, not to mention respect for the national sovereignty and independence of the parties involved in the balance.

Keywords: international balance, types of balance, tools of balance, balance of power.

المقدمة

تعد فكرة التوازن الدولي في الأوساط العلمية والسياسية ذات أهمية كبيرة، مما يستدعي دراستها والتأمل فيها أكثر في الإجابة يتطلب الأمر فهم فكرة التوازن الدولي من الجوانب الإيجابية والسلبية، حيث تعد من أبرز الافكار في التاريخ، لقد تداولها العديد من الباحثين في العلاقات الدولية على مدى قرون طويلة سعياً

لفهم الأنماط المتكررة لسلوك الدول في الأوضاع التي تتسم بالفوضى الدولية. كما تعتبر هذا المفهوم أحد الأسس التي يسترشد بها المختصين في السياسية، حيث وجدوا فيه منهجاً لتأمين استقلال بلادهم بشكل دائم والابتعاد عن الصراعات والنزاعات على الساحة الدولية على الرغم من أن أهمية مفهوم التوازن القوى كأداة للتحليل أو الاسترشاد في فهم علم السياسية تكون محدودة إلا أنه يمثل حقيقة تاريخية تستحق التحليل والفهم ومع ذلك عند البحث في جوهر فكرة التوازن القوى، نجد الصعوبة لا تكمن في اكتشاف معناها بل في هذا الفهم رغم البساطة الظاهرة يحمل في طياته العديد من التحديات والمشكلات ومنها.

إن التوازن الدولي يقوم على أنواعاً عدة، أهمها: توازن القوى العسكرية بين الدول الأطراف، وتوازن القوى الاقتصادية بين الدول الأطراف، وتوازن النفوذ السياسي بين الدول الأطراف وبين الدول الكبرى المساهمة في إدارة منظومة النظام الدولي، لذلك يواجه التوازن الدولي تحديات، أبرزها: التغيرات في توازن القوى بين الدول الناجم عن التفاوت في القدرات، بالإضافة إلى الصراعات والنزاعات الإقليمية بين الدول الأطراف بسبب التقاطع في المصالح القومية، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والتغيرات في الاقتصاد العالمي الناجمة عن قلة الموارد، كذلك التحديات الأمنية بسبب تفشي الإرهاب والتهديدات غير التقليدية.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في فهم كيفية تحقيق التوازن الدولي في ظل التغيرات السريعة في توزيع القوى العالمية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الدول في الحفاظ على استقرار العلاقات الدولية.

فرضية البحث

تتمثل الفرضية الأساسية للبحث في إمكانية تحقيق التوازن الدولي من خلال تعزيز التعاون بين الدول وتوزيع القوى بشكل عادل، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤسسات الدولية لحل النزعات.

هيكلية البحث

تضمن البحث ملخصاً ومقدمة، بالإضافة إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول التوازن الدولي كما ورد في الأدبيات السياسية، ويستعرض المعاني المعروفة لتوازن القوى في الأوساط العلمية. أما لمطلب الثاني، فيركز على أنواع توازن ووسائل تحقيقها.

المطلب الأول

التوازن الدولي وتوازن القوى في الأدبيات السياسية

إن التوازن الدولي يتمتع بأهمية قصوى في السياسة الدولية، لذلك يبرز عدم التوافق حول تعريف محدد للتوازنات الدولية، فالتوازن يدخل في الكثير من مجالات الحياه، مثل: التوازن البيئي، التوازن الاقتصادي وتوازن الاجتماعي، الأمر الذي أعطى المدرسة الواقعية مساحه واسعة لعملية التوازن حيث أكدت على أن التوازنات تعد مظاهر طبيعية بالنسبة لحياه الدول القائمة على الصراع من أجل القوه والبقاء في المكانة التي تمكنها من الحفاظ على القوة، وعدم السماح للقوى الأخرى بالصعود، بينما بحثت النظريات الأخرى عن التوازن بين الدول القائمة على خلق حالة من الاستقرار والابتعاد عن الصراعات التي تسود في العلاقات الدولية. وبناء عليه نقسم هذا المطلب على فرعين، هما: الفرع الأول، تعريف توازن القوى في الأدبيات السياسية. والفرع الثاني، معنى توازن القوى سلباً وإيجاباً.

الفرع الأول: تعريف توازن القوى في الأدبيات السياسية

إن سياسة التوازن هي رمز للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي تتعامل مع الظواهر السلطة والدولة، والسعي للحفاظ على وجودها وأمنها ومكانتها الدولية من خلال عمليه اكتساب القوة، وفي نفس الوقت تحقيق عمليه التوازن، وترى النظرية الواقعية أن السياسة الدولية تسير في اتجاهين، هما: الصراع من أجل القوة، والتنافس الذي يضمن البقاء بين الائتلافات المتنافسة، ولا يمكن للأمن الدولي أن يتحقق ما لم يكن هناك توزيع للقدرة العسكرية، بحيث لا توجد قوى مسيطرة وتتحكم في الدول الأخرى[1].

[1] خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، 1991، ص31.

وفي هذا الاتجاه يعرف "هانز مورغنثاو" (**Hans Morgenthau**) التوازن الدولي بأنه: رغبه الدول في الحصول على القوة اللازمة والضرورية لكي تحمي نفسها، ولا تخسر المعركة في حالة النزاع المسلح[1]، وهناك وجهه نظر أخرى إذ يرى "سيدني فاي" (**Sydney Fay**) بأن: "التوازن الدولي عبارة عن آلة تقف في وجه القوى المهيمنة لكي تمنعها من تحقيق مصالحها بشكل منفرد، ولا تمكنها من فرض ارادتها على باقي القوى في المجتمع الدولي"[2].

ولا يمكن الفصل بين نظام التوازن الدولي ونظام الأمن الدولي اللذان يشكلان منهجاً دولياً تسعى إليهما كل دولة على الصعيد الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من وجود دلالات تشير إلى كل منهما، إلا أن التوازن هو محصورة بين فئه محدودة من الدول المتنافسة التي تعتمد على القوة في تنفيذ كل ما تصبو إليه، وهذا الفعل يظهر جلياً من خلال السلوك الذي تتبعه هذه القوى، على العكس من الأمن الذي دائماً ما يتجه إلى القوة لتحديد التفاعل بدوافع التعاون، مما يعطي صوره كامله عن الجهود المشتركة في تكوينه، وهذا ما يجعل من أهداف النظامين في تقارب أكثر بينهما، بينما يكون هناك تباين في الوسائل المستخدمة، ويرجع السبب في ذلك إلى كيفية استخدام القوة، وأن الذي يصعب من الموقف أكثر هو طرحها على اعتبارها آلية مترابطة أكثر في تحليل سياسة الأمن العالمي، كما يتفق أكثر الباحثين على أن القوة هي أحد المحاور الأساسية بين نظام التوازن القوى وبين نظام الأمن، وربما يكون هناك رؤية مختلفة بين نظامين في استخدام القوة من نظام إلى آخر.

ويرى "إسماعيل صبري مقلد" أن الفكر الكامنة التي يقوم عليها نظام التوازنات الدولية هي الصراع الذي لا يحدث فقط في اختلاف المصالح القومية للدول، بل ينشأ في معظم الحالات من محاولة كل دولة من تعظيم قوتها القومية على حساب الدول الأخرى[3].

وعرفت "موسوعة علم السياسية" التوازن الدولي بأنه: "نظام لتوازن القوى والقانون العام والمبادئ الاجتماعية التي تسعى إلى استخدامها كوسيلة لتحليل العلاقات الدولية، والنضال من أجل السلطة هو تلقائياً مفتاح لتحقيق التوازن، بغض النظر عما إذا كانت الدول موجهة بوعي لهذا الغرض في سياستها الخارجية أم لا"[4].

إن توازن القوى يؤدي إلى شرعية النظام وهذا يترتب عليه فرض قواعد جديده للسلوك، وهذه القوى التي تعادلت مع القوى الأخرى تمارس الردع بشكل لا يقل درجة عن منافسها في السابق أو أكثر، وهي مضطرة للتأقلم معهم وفق قواعد معينة ومتفق عليها من قبل كافة أطراف التوازن، وأن هذه الإجراءات تقود إلى الاستقرار الدولي مع استمرار الدول الرافضة التي تقود صراعاً خفياً نحو أهدافها وغاياتها بشكل بطيء نسبياً، وغير ظاهر إلى العلن هدفها من ذلك الإخلال بتوازن القوى في آخر المطاف، كما تعمل على منع أي دخول للاعبين الجدد في الساحة الدولية، وأن نظام توازن القوى هو نظام يعتمد على توزيع السلطات كإشارة إلى نظام لا تحكمه سلطه واحدة، كما يستخدم مصطلح القوى السياسية المتوازنة للإشارة إلى استقرار النظام السياسي، كما يستخدم مصطلح توازن القوة الدولية لوصف مجتمع دولي مستقر، لذا فأن توازن بمعناه العام يشير إلى حالة مستقرة لا تسيطر عليها قوى متطرفة[5].

أما بالنسبة لمفهوم التوازنات في الشأن السياسي فقد ربط "تالكوت بارسونز" (**Talcott Parsons**) استقرار التوازن الدولي بصورة عامة بتحقيق مجموعة من الشروط، أبرزها: وجود مجموعة من القيم

---

(1) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص12.

(2) أحمد يوسف محمد عبد النبي، الأمن القومي والإستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، القاهرة، العدد 1، كانون الثاني/يناير، 2023، ص118.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص265.

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص139.

(5) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص46، 47.

المشتركة بين مختلف أواصر النسق الدولي، والاتفاق بين كل الوحدات حول الاجراءات المتبعة لتسوية النزاعات الدولية، وهذا لا يحصل إلا بوجود قدر من التمايز بين مصالح الشعوب المجتمعية[1].

ويرى "إسماعيل صبري مقلد" بأن التوازن هو أداة تمكن الدول من تنظيم صراعاتها على السلطة فيما بينها لضمان استمرارية التنظيم الدولي القائم، وحماية استقلالها، بالإضافة إلى منع ضم كياناتها الوطنية من قبل القوى الدولية[2].

كما وصف "أرنولد توينبي" (**Arnold Toynbee**) التوازن الدولي بأنه: نظاماً ديناميكياً سياسياً للتفاعلات في المجتمع فأن تنظيمه يعتمد على وجود العديد من الدول المستقلة، وهو مصمم للحفاظ على مستوى محدود من السلطة السياسية في كل دولة في حالة ميل أحداها إلى تجاوزها، يفترض أن الضغط تلقائياً يجبر الدول الأخرى على المقاومة، وهذا التهديد يشمل الضغط أشد عنفاً على الدولة في مركزها منه على الدولة في مركز التوازن من التي تقع على محيطها[3].

إن التفسير الأكثر دقة هو تأثير الصراع والخلافات الدولية على التوازنات جعلها نتيجة حتمية لمثل هذه الديناميكيات، وأن الواقع الدولي يؤكد صحة هذا الاستنتاج، إذ أن صعود الولايات المتحدة إلى السلطة يطارد المجتمع الدولي، وكان يمثل تهديد فاصل على القوى الكبرى، لا سيما روسيا والصين، إذ أن هذه القوى لم تشكل تحالفاً أو تعاوناً مع بعضها البعض لموازنة هيمنة الولايات المتحدة، وعلى الرغم من التهديد المحتمل لحريتهم ومصالحهم فأن الدور الذي تقوم به قواعد الصراع الدولي تؤدي دوراً في هذه النتيجة، بالنظر إلى أن الأطراف المتضررة تسعى لزيادة قوتها لتصل إلى نقطة تحول في المستقبل.

الفرع الثاني: معنى توازن القوى سلباً وإيجاباً

أولاً: المعنى العلمي للتوازن

يراد من المعنى العلمي توزيع السلطة بين الدول بحيث لا توجد دولة واحدة لديها القدرة على فرض هيمنتها على الدول الأخرى، وقد يكون هذا التوزيع بشكل تلقائي وعفوي دون أن تسعى دولة إلى تحقيقه بصورة إرادية، ويتحقق نتيجة الصراع الدولي[4].

ثانياً: المعنى النمطي للتوازن

يقصد بالمعنى النمطي هو ميزان القوة على اعتباره السياسة المراد تحقيقها من خلال برنامج عمل إداري تطبقه الدولة في مجال علاقاتها الخارجية لتحقيق أهداف معينة، وعلى العكس من المعنى العلمي، أي بمعنى لا يكون بصورة تلقائية، بل توازن متعمد، أي أن الدولة والأطراف تحاول بشكل جماعي إيجاد هذا التوازن، والسعي الى تحقيقه[5].

ثالثاً: المعنى الأيديولوجي للتوازن

يدل المعنى الأيديولوجي على فن الحكم الذي تستخدمه الدول في تبرير الأيديولوجيات التي تتبناها في التعامل مع سياسات الدول الأخرى في الحفاظ على مصالحها الوطنية، أو ذلك عندما تتقرب من أهدافها أو تبتعد عنها، أي أنها الوسائل التي يتم أستخدمها لإقناع الرأي العام في حالة الفوز والخسارة[6].

وفيما سبق المعنى الأيديولوجي المعاني الأخرى استخداماً لشرح مفهوم التوازن، لكن المعنى الأقرب والأكثر دقة هو المعنى العلمي الذي يمثل التوازنات الدولية، لأنه يشير إلى التوزيع المتكافئ نسبياً، بالإضافة إلى ذلك يحدث نتيجة للصراع الدولي من أجل القوة والهيمنة، أو يتم بالرغم من إرادة أطراف التوازن، والدليل على ذلك أن هذه الأطراف لا تلتزم في حالة التوازن، وهو في حالة من عدم الاستقرار

---

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص69.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1971، ص79.

(3) شيخة غانم القحطاني، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص169.

(4) إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق، ص61.

(5) أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص63.

(6) مايكل شيهان، توازن القوى – التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص33.

تجدها دائماً تبحث عن السعي للإخلال في حالة الاتزان، أما المعنيان النمطي والأيديولوجي فيتم استخدامها لأغراض سياسية لتبرير الشؤون الدولية، لكنهما يفتقران إلى الدقة من وجهة نظر البحث العلمي[1].

وبناء عليه، تبرز العديد الإيجابيات والسلبيات الناجمة عن تطبيق سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية، وهي:

أولاً: الإيجابيات الناتجة عن تطبيق سياسات توازن القوى

تمكنت القوى الكبرى من تطبيق نظام التوازن دون أن تكون هناك دولة واحدة تفرض الهيمنة العالمية على عموم البيئة الدولية، وتبعاً لذلك فأن نظام توازن القوى منح الدول فرص مرونة كافية لتكييف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها، بما يضمن لها حماية كيانها الوطني أو استقلالها السياسي.

ونتيجة لسيادة فكرة التفوق من أجل التكافؤ فكان الهاجس الأساس هو تحقيق التوازن المتكافئ لعلاقات القوى لأدراك مفاده أن هذا التوازن يمكن أن يكون رادعاً قوياً ضد نشوب الحرب بين الدول، خاصة الفاعلة في النظام الدولية، ويتواصل مع هذا الإدراك قناعة مفادها أن الحروب التي كان يمكن أن تقع في المجتمع الدولي أضعاف مضاعفة لما وقع منها فعلاً[2].

إن ما يمكن أن يؤخذ على ما تقدم أن إيجابيات سياسة توازن القوى هو أن هذا النظام لا يوفر أي ضمانات فعالة أو حقيقة لصيانة السلم الدولي، بالإضافة إلى ذلك فأن المضامين التي تسبغ على توازن القوى هي السيادة أو الهيمنة، وهناك تناقض آخر ظاهر لأول وهلة وهو أن الدبلوماسيين ورجال الدولة يتطرقون إلى توازن القوى، وهم يديرون من وراء ذلك وضعاً يمكن دولهم من الهيمنة على البيئة الدولية أو الانفراد بامتيازات معينة في العلاقات الدولية، فالقوة في هذه الحالة لا يمكن أن تعتبر ضماناً أكيد لتحقيق الأمن وإنما وسيلة لفرض السيطرة على الدول الأخرى[3].

أما الناتج السلبيات الناتجة عن تطبيق سياسات توازن القوى هي عناصر التباين، أي هناك عدم ثابت في سياسات توازن القوى الذي يعد قانوناً أساسياً في العلاقات الدولية، أو في جوانبه العديدة في إطار أفكار ومبادئ التوازن، وهناك اعتقاد آخر يخص بعض الافتراضات التي تقوم عليها نظرية التوازن ألا وهي حالة الحركة المستمرة التي ليس لها علاقة في علاقات الدول عن تطبيق مبدأ التوازن، بالإضافة إلى تعقيد عواقب المصالح الاقتصادية بين تحالفات الدول الأخرى ومبدأ توازن القوى، وهو مبدأ يفترض أنه لا يمثل عقبة أمام هذه التحولات المفاجئة في تجمع القوى والتحول من قبل بعض القوى إلى جانب أخر معاد أو معاد لهم يتطلب جهداً دعائياً كبيراً لأقناع الرأي العام الداخلي بدوافع وأسباب توجيهها، وهذا ما يفترض أنه لا يمثل عقبة أمام هذه التحولات المفاجئة في تجمع السلطة[4].

الطلب الثاني

أنواع توازن القوى ووسائل تحقيقها

إن توازن القوى ينقسم إلى أنواعاً عدة إذ أن علماء السياسة الذين يدرسون التوازنات الدولية يضعون التوازن البسيط في مقدمة التوازنات بسبب أهميته من التوازنات في تحقيق الاستقرار والسلام، إذ أن الفكرة الأساسية للتوازن البسيط هي توزيع السلطة بين الأطراف الدولية، وتكون فيه العلاقة أقل تعقيداً أو أكثر وضوحاً للأطراف الدولية، أما التوازن المتعدد الأقطاب أو التوازن المعقد فيعتمد على وجود أشكال متعددة من الصراعات المؤثرة في التوازنات الدولية. وبناء عليه نقسم هذا المطلب على فرعين، هما: أنواع توازن القوى وخصائصه. الفرع الثاني، الأدوات المتبعة في تحقيق توازن القوى وآثارها.

الفرع الأول: أنواع توازن القوى وخصائصه

---

[1] مايكل شيهان المرجع نفسه، ص34.

[2] جمال علي زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص34.

[3] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص285، 286.

[4] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص279 – 282.

أولاً: توازن القوى البسيط: يعتمد هذا النوع من التوازن على وجود دولتين متعارضتين أو كتلتين في حالة تكافؤ نسبي في القوة، وهناك شواهد تاريخية على هذا التوازن البسيط، مثل: التحالف الفرنسي – الروسي عام 1893، ضد التحالف الثلاثي المكون من ألمانيا والإمبراطورية النمساوية، وإيطاليا، وكذلك محور برلين الذي قام عام 1935، ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم[1]. ويمتاز توازن القوى البسيط بخصائص، هي[2]:

1- التحالفات دائماً تكون مصدر قلق للتوازن بسبب تعقيدات السلطة.
2- ديناميكيات القوة البسيطة تؤدي التي تؤدي إلى الصراع.
3- يتأثر في التفاعلات المعقدة للسلطة مما يجعله هش أكثر من غيره.
4- الاستقرار في التوازن البسيط لا يدوم طويلاً.

ثانياً: التوازن المتعدد القوى: يتكون التوازن المتعدد القوى من مجموعات عديدة من القوى، وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض، وفي ظل نظام متعدد القوى لا يوجد حد أقصى لعدد المحاور والقوى، ويفسر "هانز مورغنثاو" توازن القوى البسيط بأنه لا يقل عن ثلاثة أطراف، ويتوجب عليها حفظ استقلال هذه الأطراف حتى وإن كان أحدهم ضعيف. ويمتاز التوازن المتعدد القوى بخصائص، هي[3]:

1- طبيعة المنافسة هي السمة الأساسية التي تؤدي إلى الاستقرار والسلام بين أطراف التوازن.
2- المنافسة تضمن وصول جميع الأطراف إلى أهدافها بسلام.
3- عدد أطراف هذا التوازن أكانوا دول أم كتلا كل منهم يؤدي إلى قبول مبادئ التوازن، وإذا ما قلت هذه الأطراف الثلاثة فقد تحول إلى توازن بسيط.

ثالثاً: توازن القوى المرن والجامد: إن توازن القوى المرن والجامد لا يكون ضمن طبيعة واحدة فهو يخضع إلى القواعد المكونة له، وعادة ما تكون مختلف هذه القواعد ومنها الدولة ونوعها وأهدافها، بالإضافة إلى من يتولون السلطة والبيئة التي يكون فيها التوازن، وهناك نوعين من التوازن، هما[4]:

1- التوازن المرن: هو التوازن الذي يكون بين دولتين تنتميان إلى أيديولوجية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية موحدة أو متجانسة، لذلك يسمى أحياناً بتوازن النظام المتجانس أو توازن النظام المعتدل.
2- التوازن الجامد: يكون على العكس من التوازن المرن، أي يكون بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متناقضة أو غير متوافقة، لذلك يسمى أحياناً بتوازن الأنظمة غير المتوافقة أو الأنظمة الثورية.

الفرع الثاني: الأدوات المتبعة في تحقيق توازن القوى وآثارها

هنالك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين القوى المتنافسة، أهمها:

أولاً: "سياسة تقسيم أو تفريق الخصوم" تقوم على خلق الشقاق والارتباك بين الخصوم، ومنعهم من التنسيق الفعال، مما يؤدي هذا النهج إلى أضعاف في قوة الخصوم ويخلق اختلالاً في التوازن القوى لصالح الأطراف الأخرى[5].

ثانياً: "سياسة التسلح" هي أحد الأدوات التي تستخدمها الدول للحفاظ على التوازن القوى القائم أو التغيير في ميزان القوى بطرق أخرى، وكان التسلح سبباً رئيسياً في استمرار الاختلالات في ميزان القوى والتنافس بين الدول ذات المصلحة في التوازن القوى، وهو ما يسهم في تعميق الشعور بانعدام الأمن والاستقرار بين الدول، وفقدان الثقة بين الدول، ووقع الدولة في حلقة مفرغة مع الشعور بأن توازن القوى ليس سوى عملية نسبية ومؤقتة[6].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المرجع السابق، ص336.
(2) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل للبناني، بيروت، 2009، ص90.
(3) ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولويتيكية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص170.
(4) إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق، ص149.
(5) يامن خالد يسوف، المرجع السابق، ص16.
(6) إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص269.

ثالثاً: "سياسات التحالفات" هي اتفاق بين دولتين أو أكثر على اتخاذ تدابير معينة للحماية من القوى الأخرى التي تهدد أمن تلك الدول.

رابعاً: "سياسة المناطق الفاصلة" هي أحدى الوسائل المستخدمة لتحقيق التوازن الدولي بين دولتين أو أكثر من الدول بينهما، وعادة ما تكون هذه الدولة المحايدة دولة ضعيفة لا تشكل تهديداً لأمن الدولتين أو مصالحها وتقتصر وظيفتها على تقليل الاحتكاك والصراع بين الدولتين من خلال وجودها كمنطقة عازلة، وتعتمد قدرتها على القيام بذلك على أدارك كل من الدولة خطر ضم هذه الدولة إلى أراضيها لما تسببه من اضطراب، وهذه الدولة المنفصلة قادرة على الحفاظ على استقلالها، لأن كلتا الدولتين تدرك خطر اختلال التوازن القائم، أذا أنظمت هذه الدولة إلى أراضيها، وبالتالي، فأن كلتا الدولتين المتنافستين تقبلان هذه الحقيقة وتدركان المخاطر التي تنطوي عليها محاولة تغيير هذه الحقيقة، وهذا الوضع هو مصالح الدولة والإقليم الانفصالي من منظور أساسي ووطني[1].

خامساً: "سياسية التعويضات" يشير التعويض إلى التدابير الإقليمية المؤثرة على توازن القوى، وهي تدابير تهدف إلى أضعاف قوة إحدى الدول بما يتناسب مع توازن القوى عن طريق ضم أراض إلى هذه الدولة أو تلك، وقد كانت سياسة التعويض إحدى السياسيات عرفت في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر للحفاظ على توازن القوى عندما يختل بسبب توسع إحدى الدول، فقد كانت معاهدة "أوترخت" (**Utrecht**) بعد حرب الخلافة الإسبانية عام 1713، والتي قسمت إسبانيا بين النمسا وفرنسا للمحافظة على توازن القوى بين دولتين، كما كان تقسيم بولندا إلى ثلاث مرات بين النمسا وبلاروسيا وروسيا خلال الأعوام 1772 و1793 و1795، وتم تعزيز هذه السياسة على اعتبارها أنموذجاً تاريخياً لتطبيق سياسة التعويض، وقد استخدم مبدأ سياسة التعويضات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان إطارها الفعلي هو المستعمرات الأوروبية خارج القارة، خاصة في إفريقيا على حساب الدولة العثمانية حيث تشكل التقسيم الإقليمي مع مراعاة مساحة الأرض، لكن هذا أدى إلى عدد من الأليات لتطبيق سياسية التعويضات التي تم تطويرها، وكان أهمها تشكيل لجان متخصصة لتنفيذ هذه السياسة[2].

سادساً: "لعبة التدخلات" تلجأ الدول في بعض الحالات إلى سياسة التدخل عندما تشك أو لا تثق الدول في ولاء الدول الأخرى التي تشكل معها تحالفات، إذ أن هذه الدول من المحتمل أن تسعى إلى إقامة تحالفات جديدة بدوافع المصلحة الذاتية، أو محاولة استغلال بعض الأوضاع أو علاقات القوة بين تحالفات مختلفة لصالحها، لذلك تعمل بعض الدول الكبرى على التدخل في الشؤون الداخلية للدول المشكوك في ولائها بقصد ضمان وجود نظام سياسي موال لبلدها داخل حكومتها، وأن يكون أكثر ارتباطاً وولاء لهذا التحالف من أجل حمايته من الضعف أو التفكك، مما يخل بتوزيع علاقات القوى القائم ليخلق توازن قوى ينطوي على التدخل كوسيلة للحفاظ على التوازن، ويمكن أن يتخذ شكليين مختلفين، هما: حسب ما إذا كان يهدف إلى الحفاظ على توازن القوى في شكله القائم أو تغييره في اتجاه أخر، ويظهر على نحو التدخل الدفاعي الذي يتمثل في أصرار الدولة على عدم تغيير ميزان القوى في اتجاه غير ملائم لمصالحها في حال حدوث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة ما[3].

الخاتمة

يعد التوازن الدولي محوراً مهماً كعنصر أساسي في النظام الدولي، حيث يسهم في تعزيز الاستقرار في العلاقات بين الدول .ويمنع التوازن الدول أي دولة من تحقيق الهيمنة المطلقة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار وتبرز أهمته من خلال دوره في حماية الدول من الهيمنة الاحادية ويعزز التعاون بينها، مما يضمن عدم السيطرة دولة واحدة على العالم ويحترم حقوق جميع الدول ،ويساعد في تحقيق العدالة الدولية ومن إيجابيات الاخرى للتوازن الدولي أنه يساهم في منع الصراعات والحروب بين الدول ويعزز العدالة من خلال تفعيل دور المؤسسات الدولية ويشجع على التعاون بدلاً من التنافس ،كما توجد هناك مجموعة من التحديات التي تقف عائق في عمل نظام التوازن الدولي ومن أبرزها التغيرات السريعة التي تحصل في

---

[1] يامن خالد يسوف، المرجع السابق، ص19.
[2] إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق، ص166، 167.
[3] علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص54.

النظام الدولي والتي قد تؤدي إلى احتكاك بين الدول والقوى الكبرى مما يزعزع الاستقرار العالمي وفي النهاية يبقى التوازن الدولي هدفاً استراتيجيا حيوياً للحفاظ السلام والاستقرار على المستوى العالم ويتطلب تحقيق هذا الهدف تعاوناً وجهوداً مشتركة.

قائمة المصادر المراجع

1. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
2. أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
3. أحمد يوسف محمد عبد النبي، الأمن القومي والإستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، القاهرة، العدد 1، كانون الثاني/يناير، 2023.
4. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1971.
5. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
6. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
7. جمال علي زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص34.
8. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، 1991.
9. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل للبناني، بيروت، 2009.
10. شيخة غانم القحطاني، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
11. ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولويتيكية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
12. عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
13. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
14. مايكل شيهان، توازن القوى – التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.
15. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، 2004.
16. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.